

## دور اللامركزية الإدارية في التنمية الحضرية

أ/جلود رشيد

جامعة الجلفة

### الملخص

تقوم الجماعات المحلية على تنظيم جهود المجتمع المحلي، وتعظيم إنجازاته و تكوين الإدارة المجتمعية اللازمة لبدء عملية التنمية الشاملة. فالبلدية تمارس تخطيط الخدمات وتوفيرها وتنظيم استخدام الأرض الحضرية والريفية، وتساهم في تخطيط وإنشاء البنى التحتية المختلفة من خلال أجهزتها المتخصصة على المستوى المحلي.

تأتي أهمية البلدية كواحدة من عوامل التنمية الهامة، حيث أن البلدية تعتبر تنظيم إقليمي في الأساس اختصاصها منطقة قد تكون حضرية أو ريفية أو تجمع بين الاثنين، وتتوزع بها الصلاحيات والسلطات بمقتضى القانون وهذه البلديات بمختلف أحجامها، ومواقعها تشمل هياكل اقتصادية واجتماعية محلية.

### مقدمة:

تؤكد معظم مظاهر وسمات العصر الذي نعيشه من تغييرات ملموسة وتحولات غير مسبوقه في مجالات اتساع وتعقيد وظائف الدولة، إلى حتمية توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والمحليات، والأخذ بإستراتيجيات التطوير والإصلاح الإداري، في ظل التحديات التي تواجه الدولة المعاصرة هو التوجه نحو تقليص حجم الدولة بما يستدعى بالضرورة إعادة النظر في البيروقراطية وإخضاع أساليب الإدارة العامة للمعايير الموضوعية والمساءلة عن تكلفة تقديم الخدمات وقياس نتائج الخطط والبرامج من خلال الكفاءة والفاعلية وأثر ذلك في البيئة المحيطة.

أما من حيث المستلزمات الأساسية لتنفيذ هذه الإستراتيجية فالضرورة تقتضي أيضاً تفويض أو تخويل السلطات إلى الوحدات المحلية وتحديد العلاقة بين الحكومة المركزية والمستويات الدنيا من خلال توزيع السلطات والدمج والانتقال من المركزية المتشددة، والممارسات البيروقراطية الجامدة إلى مزيد من تقصير الظل الإداري، واللامركزية كأداة من أدوات الإصلاح الإداري.

ومما يؤكد على أهمية هذا التوجه نحو اللامركزية هو أن الحكومات لا تستطيع بمفردها أن تحكم بكفاءة من العواصم المركزية.

1- **التخطيط المركزي واللامركزي:** يفرق خبراء التخطيط بين التخطيط المركزي واللامركزي على أساس ما تتمتع به السلطة المركزية من سلطات في إصدار القرارات والأوامر وإعداد الخطو القومية، وهذه التفرقة تعكس الاختلاف بين نوعين من النظم الاقتصادية حيث يسود التخطيط المركزي في المجتمع الاشتراكي بينما يسود التخطيط اللامركزي في المجتمع الرأسمالي .

2- ويمكن تعريف التخطيط اللامركزي بأنه وضع خطة اقتصادية، تبين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق الأهداف الاجتماعية التي يصبوا المجتمع إلى تحقيقها بالاعتماد بصورة أكبر على القطاع الخاص مع إبراز الأنشطة التي تحفز النمو الاقتصادي وأدوات السياسة الاقتصادية المرغوب فيها، والروادع التي ستفرض على الأنشطة غير المرغوب فيها اقتصادياً واجتماعياً<sup>١٤</sup>.

- ويوضح الجدول أسفله مقارنة بين كل من التخطيط المركزي واللامركزي من حيث الفلسفة التي يقوم عليها كل منهم .

مستوى اتخاذ القرار، هيكل الخطة، طريقة تنفيذ الخطة، والبيئة السياسية والاقتصادية التي يطبق فيها، ومرونة كل نوع وملائمته مع نظام السوق، ويتضح من المقارنة أن التخطيط اللامركزي يتلاءم مع نظام السوق .

وجه المقارنة	التخطيط المركزي	التخطيط اللامركزي
01	المبدأ الذي يقوم عليه	يقوم التخطيط المركزي على فلسفة قوة الدولة عن طريق ملكية وسائل الإنتاج حتى تستطيع أن تتحكم في النشاط الاقتصادي وتحقق العدالة الاجتماعية .
02	مستوى اتخاذ القرار	وجود مستوى واحد لاتخاذ القرارات، حيث تصدر من جهة مركزية واحدة بأسلوب الأوامر الإدارية .
03	هيكل الخطة	وجود هيكل هرمي محدد للخطة ، حيث توضع خطة قطاعية متصلة بالخطة العامة وتربطها علاقة رأسية بين المستوى المركزي والمستوى القطاعي ومستوى المشروعات عن طريق القرارات الملزمة . كما توجد علاقات أفقية بين القطاعات ولكن تقتصر على الجوانب الفنية التنفيذية .
04	طريقة تنفيذ الخطة	يتم تنفيذ من خلال الأوامر الإدارية والإجبارية الملزمة وتستخدم أيضاً السياسات الاقتصادية في نطاق محدد.
05	البيئة الاقتصادية والسياسية التي يطبق فيها	بيئة اشتراكية ، ذات درجة ديمقراطية محدودة ، تمثل فيها الدولة الممثلة في القطاع العام المحتكر الأكبر للإنتاج والاستهلاك .
06	المرونة ومدى الملائمة مع نظام السوق	يتسم بالجمود والبيروقراطية لحد كبير فالتخطيط المركزي بلغى نظام السوق .

جدول يوضح مقارنة بين التخطيط المركزي و اللامركزي

### 3- دور لامركزية الإدارة في التنمية الحضرية :

أوضحت العديد من الدراسات أهمية اللامركزية في إدارة التنمية العمرانية تحقيقاً للاستدامة ، ووفقاً لمبادئ التنمية المستدامة فقد اعتبرت اللامركزية في الإدارة هي الأسلوب الأقدر على إدارة المدن حيث الاهتمام بتدعيم دور المحليات في اتخاذ القرار والعمل على رفع كفاءتها وربطها بالمدينة حيث السلطة المستقلة وحق الإدارة والتمويل <sup>33</sup>.

كما تركز اللامركزية على تدعيم الاتصال الرأسي بين المدينة والدولة وتؤكد على آلية الحوار وطرح الحلول والمواجهات والشراكة والعلاقات التبادلية بين ممثلي الدولة وممثلي المجتمع . هذه الإجراءات تدعم المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار وهو أحد أهم أهداف الاستدامة. كما تركز على المشكلات العمرانية وخاصة المرتبطة بالنمو العمراني غير المصحوب بنمو اقتصادي مناسب ومشاكل خلخلة الكثافات والنمو السكاني السريع فضلاً عن مراقبة معدلات التلوث والارتفاع بالمناطق العشوائية ومتابعة برامج التنمية .

- وقد قدمت أجندة المواطنة التابعة للأمم المتحدة إستراتيجية إدارية لتحقيق استدامة التجمعات العمرانية تتلخص في النقاط التالية <sup>34</sup>:

- أ- الاستقلالية في المسؤوليات والموارد على المحليات وتعدد المستويات في الإدارة .
- ب- تشجيع المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ ومراقبة الأولويات المحلية.
- ت- توسيع مجالات الشراكة بين ممثلي الدولة والقطاع الخاص لتحقيق أهداف مشتركة.
- ث- بناء إطارات من كل الفئات (الشعبية والحكومية) القادرة على اتخاذ القرارات وإجراءات التنمية الحضرية .

- ج- تسهيل الاتصالات والشبكات على كل المستويات.
- ح- الأخذ بالرسائل الحديثة في نظم المعلومات والتكنولوجية للمساهمة في تطوير إدارة التنمية الحضرية المستدامة.

وفي ضوء ذلك بدأت العديد من الدول في وضع بعض السياسات الحضرية الجديدة التي تشمل على إدارة العمران كأحد أركان التخطيط الحضري وإعادة النظر في الهياكل التنظيمية للإدارة و تطوير الأجهزة القائمة على وضع المخططات الحضرية لمواجهة المفهوم الجديد للاستدامة <sup>35</sup>.

### 4- استدامة المجتمعات العمرانية ودور الإدارة في تحقيقها :

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحق الأجيال القادمة في تلبية مطالبهم فهي تحاول تحقيق الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية وتحسين الظروف المعيشية والصحية والاقتصادية للسكان في إطار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وتهدف التنمية المستدامة إلى :

- أ- تحقيق الحياة الصحية والمنتجة للإنسان.

- ب- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والاستقرار .  
 ت- توفير الحق للأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والثروات من خلال ترشيد استغلالها دون إسراف أو تبذير.

#### 4- اللامركزية وتوسيع خيار المشاركة والديمقراطية المحلية:

يعتبر الكثير من فقهاء القانون الإداري أن اللامركزية ليست أسلوباً إدارياً فقط إنما شكل من أشكال وجود السلطة ، باعتبارها وثيقة الصلة بين الحكم القائم ودرجة تركيز السلطة ونمط العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع .ويساعد تبني خيار اللامركزية على تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية ، لذلك اعتمده العديد من الدول النامية في مختلف أنحاء العالم بهدف بناء قدرتها الإدارية و المؤسسية .و يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن إدارة الحكم الراشد تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ، فمن دون المشاركة من أدنى إلى أعلى لن تتمكن أجهزة الحكم المحلي من هيكلة أو إدارة الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية .

وكما صغر النطاق الجغرافي للمجتمع زادت قدرة الناس على المشاركة الفعالة في نسق الحكم الرشيد وقل احتمال إهمال الأطراف نتيجة لسيطرة " المركز " على المجتمع كله ، وهي من آفات الحكم في البلدان النامية .إذا تخلق إدارة إدارة الحكم اللامركزي فرصاً أكثر لمشاركة الناس و إسهامهم في أنظمة الحكم الديمقراطي حيث يكون الحكم المحلي ميداناً لتبلور قدرات المساهمة في مجالات الحكم المختلفة ، وتمثل البلديات مسرحاً لتجسيد التعاون والتضامن ن بدءاً بالاتصال المباشر بالناس وكذا الجمعيات والأحزاب السياسية . عبر أطر تضمن الديمقراطية والمشاركة في أنواع شتى .

#### 5- تحديات تطبيق سياسة اللامركزية :

إن اللامركزية بحد ذاتها لا تضمن إدارة أفضل للحكم ، ففي الواقع تخلق اللامركزية غير الفعالة أو غير الملائمة من المشكلات أكثر مما تحل ، ولذا يتحتم تطبيق اللامركزية بعناية من أجل ضمان فاعلية المؤسسات المحلية .

فقد تكون اللامركزية غير ملائمة أحياناً ، وبالتالي تقود إلى تدني نوعية إدارة الحكم ، ففي الدول الصغيرة جداً يحقق الحكم فاعلية أكبر عبر تنسيق عمل الحكومة المركزية بدلاً من إيجاد كيانات محلية مستقلة ذاتياً وقد تقود اللامركزية إلى خسائر في توفيرات الحجم ، و إلى عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي ، كما يمكن للامركزية الضريبية أن تستنزف الإيرادات المركزية حين تعجز الحكومة الوطنية عن ضبط الإنفاق العام . وقد تفتقر الحكومات المحلية إلى القدرة والخبرة الموجودتين لدى المؤسسات الوطنية .

لكن في المقابل قد يؤدي تطبيق اللامركزية من دون الانتباه الدقيق للامركزية الضريبية إلى انتكاس جهود الإصلاح فمن دون سيطرة أجهزة الحكم المحلي على إيراداتها وميزانياتها لن تتمكن من

العمل على البنية التحتية العامة وعلى الاقتصاد العام . من جهة ثانية يذهب الكثيرون إلى أن اللامركزية تشكل خطراً على الوحدة الوطنية لأنها تضعف الولاء للدولة ، وتشجع ظهور حركات انفصالية ، بينما يرى آخرون أن اللامركزية تزيد الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية عبر السماح للمواطنين في التحكم في البرامج بشكل أفضل □ .

#### 6- تحديات التنمية المستدامة :

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه استدامة عمليات التنمية بالمجتمعات العمرانية في الدول النامية ، منها:

- أ- التحديات العمرانية : وذلك لتضخم المدن الكبرى والناطقة عن زيادة معدلات النمو السكاني ، بالإضافة إلى تدهور البيئة العمرانية في المناطق العشوائية .
- ب- التحديات الاجتماعية : من المعروف أن القيم الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في تكوين البناء العمراني والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمعات ، فهي تعتبر القوة الدافعة للسلوك المجتمعي ، ومن القيم التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة :
  - عدم الإيمان بكل ما هو جديد والخوف من كل ما هو مستحدث .
  - عدم الاعتراف بدور المرأة وأهميتها في مشروعات التنمية العمرانية والسكنية .
- من ذلك فإن التنمية المستدامة تحتاج إلى تغيير السلوكيات الفردية والمجتمعية من خلال مراجعة السلوكيات الخاصة بالأفراد والمجتمع ، وبالتالي تحتاج عمليات التنمية الحضرية المستدامة أنماطاً سلوكية جديدة وقيماً جديدة بواسطة دعم الأفراد والمؤسسات على توجيه المشروعات وقيادتها إلى استمرارية وتواصل عمليات التنمية .
- ج- التحديات الاقتصادية : ترجع إلى قلة فرص العمل ، وازدياد معدلات الفقر في الريف والحضر وما يتبع ذلك من مشاكل عمرانية واجتماعية وبيئية تؤثر على المجتمع وتحد من إمكانية وتواصل عمليات التنمية .
- هـ- التحديات الإدارية والتنظيمية : تواجد فجوة بين الحكومة المركزية والمحلية نظراً لغياب آليات المشاركة الفعالة ، بالإضافة إلى عدم تواجد المداخل والمناهج والأطر التنظيمية التي توجه وتنظم دور المجتمع في مشروعات التنمية السكنية ، حيث تتميز إدارة السلطات المحلية بالمركزية في بعض الأحيان ، بالإضافة إلى سلبيات نظام المركزية من تعارض وتضارب الاختصاصات بين الوزارات والهيئات الحكومية وبينها وبين المحليات .
- وتعتبر المدن في الدول النامية أقل قدراً من الاستمرارية والاستدامة عن نظيرتها في الدول المتقدمة نظراً للأسباب السابق ذكرها .

#### 7- المدخل المتكامل للتنمية الحضرية المستدامة :

" هناك العديد من المناطق داخل القطر المصري لم تنل القدر الكافي والمطلوب من أعمال التنمية المتكاملة أو الشاملة مما أدى إلى تدهور شديد في النواحي العمرانية والاجتماعية والاقتصادية".<sup>9</sup>

وحيث أن مفهوم التنمية المستدامة ينطلق من مقوماتها :

" التنمية الاجتماعية ، وتتناول فكرة بناء الإنسان .

التنمية العمرانية والبيئة : وتتناول فكرة بناء المكان الصالح للعيش .

التنمية الإدارية : وتتناول فكرة بناء النظام الإداري الفعال .

التنمية الاقتصادية : وهي محصلة دعم (تنمية) المقومات الثلاثة للتنمية المستدامة ولا تنفصل عنهم " <sup>10</sup>

وقد أشار " وليم فان فليت أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تكون ذات كفاءة دون مراعاة الأبعاد العمرانية والاقتصادية والاجتماعية"<sup>11</sup> والإدارية لمشروعات التنمية ، وبالتالي فإن الربط والتكامل بين الجوانب العمرانية من جهة ، والجوانب الإدارية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى ، له دور كبير فعال في تحقيق مفاهيم واليات الاستدامة ، وذلك لأنه على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومات لتنمية المجتمعات السكنية ووضع العديد من السياسات إلا انه بعد فترة من الزمن يلاحظ تدهور هذه المشروعات ، " فمن الملاحظ أن معظم التجارب تشير إلى إمكانية تحقيق أهداف التنمية من خلال مشروعات التنمية النوعية ( في احد المجالات دون أخرى ) بالإضافة إلى أن اغلب مشروعات التنمية تكون في مجالات نوعية وغير شاملة حيث لا توجد برامج متكاملة إلا في قليل منها مما يؤدي إلى أهداف الجهود " من ذلك فان تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة بشكل مستدام لا يمكن أن تكون ذات كفاءة دون مراعاة الأبعاد العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية ، ولذلك فان أي سياسة تنموية ناجحة يجب أن تتعامل مع كل من المتغيرات والديناميكيات ، ويجب تحقيق التكامل بين كل من السياسات العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية لمشروعات التنمية السكانية .

#### 8- التنمية المتكاملة كمدخل للتنمية المستدامة :

في مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريو دي جانيرو يونيو 1992، المعنى بالبيئة والتنمية ، اتفق على أن التنمية يجب أن تكون تنمية مستدامة (قابلة للإدامة) وتهدف إلى تحقيق انجازات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للبيئة التي بموارد لا تنتهي وفي نفس الوقت لا تسبب هذه التنمية أي تدهور للبيئة .

" وقد كان من احد نتائج هذا المؤتمر إعداد أجندة "21" وهي خطة تشتمل على الخطوط العريضة لما يجب أن تقوم به الحكومات المحلية لتحقيق تنمية مستدامة . ويوجد في الفصل السابع من " الأجندة " ملخص للتدخلات البيئية المطلوبة للتنمية المستدامة ، تحت عنوان " الحث على التنمية المتواصلة للمجتمعات البشرية السكانية " ، والذي ينص على تحسين إدارة التجمعات البشرية " .

#### مشكلات الإدارة المحلية :

يواجه نظام الإدارة المحلية - وبخاصة الدول النامية - من العقبات ما تحد منفاعليته وتؤثر فيمايوكل إليه من واجبات ومن هذه العقبات :

01 - صغر حجم الوحدات المحلية :

من المفترض أن يكون حجم الوحدة المحلية ملائماً لحجم الوعاء الضريبي الذي يتوقف على عدد السكان وعلى مدى توافر المرافق الاقتصادية ، ومما يتحقق من مداخلات مالية تمكنها من النهوض بالمهمة التنموية الموكولة إليها بدلاً من أن يقتصر أداؤها على مهمات هامشية فحسب <sup>برئخ</sup>.

02 - ضعف الموارد المالية :

تعاني معظم المجالس المحلية في مواردها المالية الذاتية مما يعكس سلبياً على قدرتها على أداء مهماتها ، و المحافظة على مستوى ماتقدم للسكان من خدمات ومقدرتها على إستقطاب الكفاءات البشرية اللازمة .

- ضعف القدرات الإدارية والفنية :

إن تدني مستوى رواتب الموظفين و قلة الحوافز المادية المقدمة لهم في تلك المجالس لا تساعد على جذب الكفاءات البشرية المؤهلة لها ، خاصة وأن نسبة دوران العمل فيها تكون مرتفعة مما يقلل من كفاءة الأجهزة العاملة ويؤثر في مستوى أدائها

03 - الرقابة المركزية الشديدة على الهيئات المحلية :

يعتبر استقلال الهيئات المحلية أمراً أساسياً يجب توافره ، إلا أن معظم الهيئات المحلية تخضع لرقابة الإدارة المركزية الأمر الذي يحد من استقلالها وحريتها على التصرف والقيام بواجباتها .

04 - اعتماد المجالس المحلية على المساعدات الحكومية والقروض :

الأمر الذي يمس استقلالها إضافة إلى إغراقها بالديون وعدم قدرتها على الوفاء مما ينعكس سلباً على مدى الخدمات التي تقوم بها وعلى مستواها، إذا تزيد نسبة المساعدات الحكومية المقدمة للإدارات المحلية في كثير من الدول النامية عن 80% من إجمالي إيراداتها <sup>برئخ</sup>.

05 - سوء استخدام الموارد المحلية :

تشير الدراسات إلى أن الإخفاق في تغطية كافة الخدمات المحلية وتدني مستوى جودتها ناجم في كثيراً من الأحيان عن سوء استخدام الموارد المحلية المتاحة وليس بسبب قلتها .

06 - ازدياد الأعباء التي نجمت عن التقدم الاقتصادي أو التكنولوجي :

زيادة حجم الاستهلاك وما ينجم عن كل ذلك من مشكلات مثل التلوث التي تعتبر في مقدمة مشكلات الحاضر التي تهدد السكان والكائنات الحية الأخرى <sup>برئخ</sup>.

07 - ازدياد الأعباء الناتجة عن التحضر السريع :

تتزايد نسبة السكان للعيش في المدن الرئيسية في كافة أرجاء العالم ، فقد ازدادت من 29% عام 1969 إلى 34% عام 1980 ، وظهرت لذلك المدن المليونية فبلغ عدد المدن التي يتجاوز سكانها المليون نسمة 114 مدينة عام 1960 ووصل عددها إلى 408 عام 2000 ويتوقع أن يبلغ عددها 639 عام 2025م<sup>س.نخ</sup>.

وهكذا نجد أن نصف سكان العالم سيعيش في مدن مليونية .

- ونتيجة لهذه الزيادة الهائلة في عدد السكان والتوسع العمراني غير المخطط في بعض الأحيان تتعدد المشكلات التي تواجه الإدارات المحلية ومن أهمها ضعف الموارد المالية والبشرية اللازمة لمواجهة الزيادات السريعة في أحجام المدن وعدد سكانها وقصور الإدارات المحلية عن توفير الخدمات المناسبة وإجراء التخطيط العمراني السليم وما نجم عنه من عشوائية في كثير من المدن التي افتقرت إلى البنية التحتية المناسبة والخدمات الاجتماعية التي تحقق العدالة الاجتماعية والارتقاء بالإنسان إلى المستوى الإنتاجي الذي تتطلبه التنمية القومية<sup>س.نخ</sup>.

#### جدول رقم (02) يوضح سكان العالم في المناطق الحضرية ( بالمليون )

الدول	1970		1994		2025	
	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
المتقدمة	677	67.5	868	77.4	1040	84.0
النامية	676	25.1	1653	37.0	4025	57.0
المجموع	1353	36.6	2521	44.8	5065	61.1

#### 09 - ضعف المشاركة الشعبية :

تواجه معظم المجالس المحلية في الدول النامية أزمة ثقة فيما بينها وبين المواطنين يتمثل في قلة عدد الأشخاص المشاركين في العملية الانتخابية لهذه المجالس ، وفي تهرب كثير منهم عن دفع الضرائب والرسوم المستحقة عليها بموجب القوانين والأنظمة ، وفي قلة الاهتمام بهذه المجالس ومتابعة أعمالها وضعف الرقابة الشعبية عليها<sup>س.نخ</sup>.

جدول يوضح متوسط إقبال الناخبين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المحلية في بعض دول

العالم

الدولة	الأردن	المغرب	الجزائر	تونس	البحرين	الكويت	بريطانيا
النسبة %	62	54	43	84	61	53	40
الدولة	فرنسا	ايطاليا	استراليا	كندا	الدايمرك	السويد	إسبانيا
النسبة %	56	85	35	33	80	90	67

( Retrieved March 10 .2009 Fromhttp://ar.wikipedia.org )

**أهداف الإصلاح في الإدارة المحلية :** تهدف عملية الإصلاح في الإدارة المحلية إلى :

### 1. زيادة جهود الإدارة المحلية في إحداث التنمية :

لا بد للإدارة المحلية من عدم حصر مهماتها على الأعمال التنظيمية والرقابية و الخدمات الأساسية المحدودة فحسب جد المساهمة في الدور التنموي الحقيقي كالقيام بالخدمات الضرورية لمشروعات التنمية المحلية والوطنية مثل شق طرق المواصلات ، والإسكان ، وتدريب القوى العاملة ، والمشاركة في إعداد خطط التنمية في شتى مجالاتها كتوفير المعلومات اللازمة عن الحاجات والمقترحات . وكذلك في القيام بتنفيذ المشروعات التنموية التي تدخل ضمن نطاقها <sup>نخ</sup>.

### 2. تقوية القدرة الإدارية للسلطات المحلية :

حتى تتمكن المجالس المحلية من القيام بما يوكل إليها من واجبات وتقديم خدماتها بكفاية وفاعلية فلا بد من رفع مستوى أداء أجهزتها المحلية التي تقوم بتقديم هذه الخدمات وتسهم في العملية التنموية الشاملة ، وزيادة قدرة هذه المجالس على استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها والاستمرار في تدريسها ورفع مستواها .

### 3. توسيع نطاق المشاركة الشعبية :

إن زيادة المشاركة الشعبية في الإدارة المحلية وعملية التنمية تحقق تعبئة الموارد الإنسانية والمادية التي تسهم في إنجاز الأهداف التي تسعى خطط التنمية لتحقيقها .

### 4. زيادة الموارد المالية الذاتية :<sup>نخ</sup>

إن استقلال المجالس المحلية من الناحية المالية والإدارية يعتبر أساسياً يستند إليه نظام الإدارة المحلية . وللمحافظة على هذا الاستقلال فلا بد أن يكون للمجالس المحلية مواردها الذاتية الكفيلة بإنجاز مشاريعها وما يطلب من خدمات ورفع مستواها وعدم اعتمادها على القروض والمساعدات الحكومية .

**إصلاح الإدارة المحلية :**

يعرف إصلاح الإدارة المحلية بأنه كل عمل مقصود على المستوى القومي يؤدي إلى إنشاء نظم جديدة أو تعديل النظم القائمة للإدارة المحلية، أو اتخاذ إجراءات هامة لإعادة توزيع مسؤولية بعض وظائف التنمية الرئيسية بين الحكومة القومية ووحدات الإدارة المحلية أو زيادة الإسهام والمشاركة الشعبية في صنع السياسة والعمل على المستوى المحلي<sup>1</sup>.

وقد يكون الإصلاح شاملاً لنظام الإدارة المحلية . وقد يكون منصباً على جزء معين دون غيره ، ولكن المهم أن يكون الإصلاح مخططاً له ومتتالياً ليتماشى مع طبيعة العصر المتميز بسرعة التغيير .

**خاتمة**

يمكن القول أن الجماعات المحلية وليدة بيئتها وإنها سابقة لنشوء الدولة المعاصرة. ومع تعقيدات وظائف ومهام الدولة ظهرت الحاجة الملحة للأخذ باستراتيجيات توزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية والمؤسسات المحلية من خلال اللامركزية بشقيها التفويضي والتحويلي كأداة من أدوات الإصلاح الإداري لتوصيل الخدمات وتأكيد الكفاءة والفعالية والمساءلة

تختلف مبررات الأخذ بنظام الحكم المحلي من دولة إلى أخرى إلا أن العوامل الأكثر إلحاحاً هي تلك المتعلقة باتساع الرقعة الجغرافية للدولة وتعدد قومياتها ، ولذلك يعتبر نظام الإدارة المحلية شكلاً يحافظ على الإستقلالية السياسية مع تحقيق الوحدة في آن واحد .

**الهوامش:**

<sup>1</sup> سلطان أبو علي : التخطيط في مصر في ظل التحرر الاقتصادي ، المؤتمر العلمي السنوي الـ 16 ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء ، القاهرة ، ديسمبر 1999 .

<sup>2</sup> المرجع السابق :

<sup>3</sup> -3 ESCWA, OPCIT , P 2

<sup>4</sup> المرجع السابق : ص 2 .

<sup>5</sup> المركز اللبناني للدراسات : مرجع سابق : ص 07 .

<sup>6</sup> نفس المرجع : ص 08 .

<sup>7</sup> المرجع السابق : ص 10

<sup>8</sup> نفس المرجع : ص 11 .

<sup>9</sup> - الاستراتيجيات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، المؤتمر العربي الإقليمي - التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة ، 2000 ،

- 10- عد المنعم احمد شكري ، دليل قياس مؤشرات الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، 2000 ، مرجع سابق،ص45.
- 11- احمد حلمي سالم ، مرجع سابق، 2000، ص.5.
- 12- القريوثي محمد : الإدارة المعاصرة بين النظرية والتطبيق ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، 1989 ، ص 187 .
- 13- صغير احمد : التمويل المحلي وتحليل مقارن لمصادر التمويل وأحجامه وأوجه الصرف بالبلديات العربية ، عمان ، 2009 .
- 14- هلال محمد : إدارة وحماية البيئة ، مركز تطوير الأداء و التنمية ، القاهرة 2005.
- 15- جلوقة كمال: الخدمات البلدية و الاجتماعية في عمان ودور التخطيط الشمولي في تكاملها، المعهد العربي لإنماء المدن ، الرياض ، 1993 .
- 16- بدران محمد :الحكم المحلي في المملكة المتحدة ، دارالنهضة العربية القاهرة،1997، ص 196 .
- 17- -أيمن عودة المعالي :الإدارة المحلية ، مرجع سابق ، ص 206 .
- 18- نفس المرجع : ص 206 .
- 19- محرم صبحي :إصلاح الحكم المحلي ،المنظمة العربية للعلوم الادادرية ، القاهرة ، 1977 ،ص203.